

Saudi Awwal Bank (SAB), a joint stock Company registered in the Kingdom of Saudi Arabia, is required to act in accordance with Rules governing Anti-Money Laundering & Combating Terrorist Financing and directives issued by Saudi Central Bank - SAMA, Capital Market Authority - CMA, and comply with FATF Recommendations recognized as the global AML- CTF standards.

The Custodian of the Two Holy Mosques Late King Abdullah bin AbdulAziz Al-Saud has signed the revised AML – CTF Law during April 2012, and its implementing rules which further strengthens the AML controls in the country and applies stringent action against any perpetrators and financial institutions that fail to prevent illegal transactions.

Saudi Arabia, as a member of the GCC, underwent a joint Assessment conducted by MENA-FATF in coordination by FATF the result of which was very positive. SAMA issued the fourth update of Rules Governing the Opening of Bank Accounts & General Operational Guidelines which ensure compliance of Banks with AML Law and its Implementing Regulations issued by Royal Decree No. M/31 dated 11/05/1433H.

SAB adopts the best policies & procedures in relation to Customer Due Diligence, applying Enhanced Due Diligence process to all high risk customers including PEPs. Risk Based Approach is adopted across all customer segments as mandated by the revised AML – CTF regulation issued by SAMA. SAB Board of Directors enforces stringent compliance culture with a no tolerance policy for any violations and ensures adequate training programs encompassing all risks for combating money laundering and terrorist financing.

In compliance with United Nations resolutions and regulations of various sanction authorities around the globe, relating to international sanctions, SAB is prohibited from engaging in any type of financial activity with any sanctioned country, including wires, cheques, trade activity and alike. The Bank is obliged to take disciplinary actions such as, rejection of transactions, blocking or freezing of accounts or funds, suspension of the relationship and reporting to the authorities whenever a customer is found attempting to evade SAB sanction controls.

SAB has implemented state of the art system for customer & transactions screening against international and SAMA listed names and designated entities. The transaction monitoring system has specific scenarios to monitor all types of illicit activity and mitigate the risks of AML-CTF and comply with all local and international requirements on sanction names be it sanction country, individual name or corporate entity.

يلتزم البنك السعودي الأول (الأول) وهو شركة مساهمة عامة مسجلة في المملكة العربية السعودية بتطبيق أنظمة وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمل وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية كما يلتزم أيضاً بكافة توصيات مجموعة العمل المالي المعتمدة ك معايير عالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لقد وقع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز يرحمه الله في أبريل 2012م على النظام المعدل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية والتي عززت ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة ونصت على تطبيق عقوبات صارمة على كل مخالف أو مؤسسة مالية تخفق في منع المعاملات غير النظامية.

وقد خضعت المملكة العربية بحكم عضويتها في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربي لتقييم أجرته مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتنسيق مع مجموعة العمل المالي الدولية وقد كانت النتيجة إيجابية للغاية. وأصدر البنك المركزي السعودي أيضاً التحديث الرابع لقواعد فتح الحسابات البنكية والقواعد العامة لتشغيلها والذي تضمن إلزام البنوك بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب المرسوم الملكي رقم م/31 وتاريخ 1433/5/11هـ.

يعتمد الأول أفضل السياسات والإجراءات فيما يخص العناية الواجبة ويطبق الإجراءات الشاملة المعززة للعناية الواجبة على كافة العملاء من ذوي المخاطر العالية بما في ذلك الأشخاص المعروفين سياسياً، كما يتبنى طريقة مبنية على المخاطر عبر كافة شرائح العملاء طبقاً لما تمليه قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعدلة الصادرة عن البنك المركزي السعودي. ويحرص مجلس إدارة البنك على تطبيق ثقافة إلزام صارمة لا تتهاون مع أية مخالفات كما تشمل تقديم برامج تدريب كافية تغطي كافة المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتماشياً مع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالعقوبات الدولية والقواعد الصادرة عن مختلف الجهات المعنية بفرض عقوبات حول العالم، فإن الأول يلتزم بعدم قبول أو تنفيذ أي نوع من التعاملات المالية مع أي دولة خاضعة للعقوبات بما في ذلك على سبيل الذكر وليس الحصر الحوالات المالية والشيكات والأنشطة التجارية وما إلى ذلك. ويتعين على البنك إتخاذ إجراءات مضادة، كرفض المعاملات أو حجب أو تجميد الحسابات أو الأموال و تعليق العلاقة مع البنوك المراسلة وإبلاغ الجهات ذات العلاقة إذا كان هناك عميل يحاول تفادي الضوابط الخاصة بالعقوبات.

ولتفعيل جوانب الرقابة فقد حرص الأول على استخدام أحدث الأنظمة الخاصة بمراقبة أنشطة العملاء والتعاملات المالية والتحقق من هذه التعاملات مقابل الأسماء والكيانات المدرجة من قبل المؤسسات الدولية والبنك المركزي السعودي. ويتمتع نظام مراقبة أنشطة العملاء والتعاملات المالية بعدد من الخصائص والسناريوهات التي تمكنه من مراقبة كافة أنواع الأنشطة غير المشروعة بما يحقق تخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزام بكافة المتطلبات المحلية والعالمية فيما يخص الجهات الخاضعة للعقوبات سواءاً كانوا أفراداً أو بلداناً أو شركات أو أي كيانات أخرى.